Document: EB 2009/96/R.11/Rev.1
Agenda: 10(a)(i)
Date: 30 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى

جمهورية بنن من أجل

مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون
روما، 29–30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

محمد تونسي
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2530 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.tounessi@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

أولاً – المشروع **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 3

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 4

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء – إدارةُ المعرفةِ والابتكارُ وتوسيعُ النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 6

كاف – الاستدامة 7

ثانيا– الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا– التوصية **7**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 8

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية بنن من أجل مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي، على النحو الوارد في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

بنن

مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

جمهورية بنن

مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية بنن
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للمشروع:	47.78 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 8.96 مليون دولار أمريكي تقريباً)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 8.96 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، مع رسم خدمة مقداره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية لغرب أفريقيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مؤسسات مالية
قيمة التمويل المشترك:	مصرف التنمية لغرب أفريقيا 9.06 مليون دولار أمريكي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 3.04 مليون دولار أمريكي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 0.50 مليون دولار أمريكي مؤسسات مالية 9.94 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	مصرف التنمية لغرب أفريقيا قرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحة منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة منحة مؤسسات مالية قرض
مساهمة المقترض:	4.39 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.93 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع المشروع للإشراف المباشر للصندوق

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية بنن من أجل مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي

أولاً – المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- تؤدي الزراعة دوراً هاماً في اقتصاد بنن، وتضمن سبل العيش لـــ 61 في المائة من السكان، وتعود بما يقرب من 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من زراعة محاصيل كثيرة، يحظى مزارعو القطن فقط بمساندة سلسلة قيم متكاملة، لكنهم هم – والبلد – يظلون معرضين إلى حد كبير جداً لتقلبات الأسواق العالمية. وسوف يساعد المشروع الجديد المنتجين الريفيين على نطاق صغير في بنن على تطوير سلاسل قيم متكاملة تكامُلاً جيداً لأربعة محاصيل غير القطن مع جملة أوسع من الأسواق، وهي: الجذور والدرنات، والأرز المزروع في الأراضي المنخفضة، والخضار، والأناناس.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- يُقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية بنن بمبلغ 6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.96 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بمبلغ 6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.96 مليون دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة في تمويل مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي. ستكون مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات المُحدَّدة لجمهورية بنن بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 18.00 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007–2009. ويقع المبلغ المقترح في إطار هذه المخصصات.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- مع أن قدرة جمهورية بنن على خدمة ديونها الخارجية لم تكن مشكلة أبداً، إلا أن ارتفاع عبء ديونها الإجمالي جعلها مؤهلة للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى سنة 2006، حين شطبت جميع الديون الممنوحة قبل سنة 2005. وفي إطار القدرة على تحمُّل الديون، اعتُبرت جمهورية بنن بلداً "أصفر" لسنة 2009، مما يجعلها مؤهلة للتمويل بمنح بنسبة 50 في المائة.

تدفق الأموال

5- سيتم فتح حساب خاص بالدولار الأمريكي في المصرف المركزي لدول غرب إفريقيا في كوتونو. وعند نفاذ مفعول القرض، سيودع الصندوق وديعة أولية في الحساب الخاص، وسيتم تجديدها فيما بعد وفقاً للإجراءات المالية للصندوق. وسيُفتح حساب للمشروع بفرنك الاتحاد المالي الإفريقي في المصرف نفسه. وستودع الحكومة

الأموال النظيرة في حساب المشروع وفقاً لجدول سنوي محدد من قبل. وستفتح الحكومة أيضاً حساباً فرعياً خاصاً بفرنك الاتحاد المالي الإفريقي في مصرف مقبول لدى الصندوق. وستدير هذين الحسابين وزارة الاقتصاد والمالية باسم حكومة بنن.

ترتيبات الإشراف

6- سيشرف الصندوق على المشروع في تعاون وثيق مع الجهات المشاركة في التمويل، بواسطة بعثات إشراف مشتركة ترسل كل سنتين. وسيُجرى استعراض منتصف المدة مع الحكومة في السنة الثالثة من بدء التنفيذ.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا توجد استثناءات.

التسيير

8- ستُتخذ التدابير التالية للحد من الفساد وسوء استخدام الأموال: (1) إشراك خبرة خارجية في إجراء مراجعة حسابات سنوية لحسابات المشروع وأموال الدعم؛ (2) مشاركة نشطة لممثلي المنظمات المنتجة في استعراض مقترحات المشروعات الصغرى؛ (3) رصد استخدام الأموال عن كثب، ووضع أحكام لتوقيع عقوبات ذات معنى في حالة سوء الاستخدام؛ (4) عمل جميع الشركاء والموظفين بموجب عقود قابلة للتجديد سنوياً بناءً على أدائهم.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سيصل المشروع إلى النساء والشباب والرجال الذين ينتمون إلى: (1) المجموعات القروية التي تقوم بأنشطة تدرُّ الدخل الريفي واتحاداتهم المهنية المنشـــأة لتعزيز سلاسل قيم قوية؛ (2) المشروعات الريفية الصغيرة والصغرى. وتعد إمكانية وصول الفئات الأشد ضعفاً من المعايير الهامة لتحديد سلاسل القيم ذات الأولوية.

نهج الاستهداف

10- تتفق استراتيجية الاستهداف المتفرغة مع سياسة الاستهداف في الصندوق وتعزيز المشاركة، والشمول، والاستدامة، بالتركيز على ما يلي: (1) المناطق التي توجد فيها أو كانت توجد فيها تدخلات فاعلة ممولة من الصندوق؛ (2) المحاصيل المألوفة للمزارعين؛ (3) القيود الحقيقية التي تعوق المجموعات الضعيفة. وسيضع كل مجتمع محلي استراتيجيته لتعريف وشمول المجموعات الضعيفة المحلية. وستُوضع حصص للمجموعات الضعيفة (النساء والأطفال). وسيشارك جميع أصحاب المصلحة في عمليات التقييم الذاتي الدورية لفعالية الاستهداف والمساواة بين الجنسين وبين الفئات العمرية المختلفة.

المشاركة

11- سوف تسترشد أنشطة المشروع بالطلب على مستوى القرية، ويكون الهدف من وراء ذلك مساعدة المنتجين الريفيين على بناء سلاسل قيم تيسر لهم الحصول على الدعم (المالي والتقني والتدريب والمعلومات) والوصول إلى الأسواق. وسيتم تخطيط البنى الأساسية وتشييدها، كما هو متصوَّر في قانون اللامركزية، بالتعاون مع هيئة الحكم المحلي التي تمثل المصالح على مستوى القرية. وسوف يتم التركيز على تعزيز المنظمات المنتجة على

مستوى القرية واتحاداتها المشتركة بين المهن، لكي تتمكن جميع الجهات الفاعلة (المزارعون والمجهِّزون والتجار والمصدِّرون) من التأثير في اتخاذ القرارات داخل سلاسل القيم.

دال – الأهداف الإنمائية

الأهداف الإنمائية الرئيسية

12- الهدف الإجمالي للتنمية هو المساعدة على خلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي الريفي المستدام والحد من الفقر. وتتمثل الأهداف المحددة في دعم: (1) إقامة المشروعات الصغيرة والصغرى والأنشطة المدرة للدخل، كجهات فاعلة في سلاسل القيم ذات الأولوية؛ (2) إنشاء وتعزيز اتحـــادات مشتركة بين المهن قادرة على الدفاع عن مصالح الأعضاء؛ (3) إقامة البنى الأساسية الريفية لتحسين تسويق المنتجات الزراعية من قبل المجموعات المستهدفة.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- يتفق المشروع مع سياسات الحكومة وأهدافها الداعية إلى مشاركة صغار المنتجين الريفيين، بما فيهم الأشد ضعفاً، مشاركة فعالة في إنشاء سلاسل قيم زراعية متكاملة تكاملاً تاماً. ومن شأن بناء القدرات على مستوى المنظمات الشعبية والمنظمات التمثيلية المشتركة بين المهن أن تعزز نفوذ المنتجين لدى صناع السياسة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجيته

14- يتواءم المشروع مع هدفين استراتيجيين من أهداف الصندوق للفترة 2006–2010: الهدف الثالث المتمثل في تعزيز إمكانية حصول فقراء الريف على الخدمات المالية؛ والهدف الخامس المتمثل في تعزيز العمل والمشاركة خارج المزرعة في المناطق الريفية. وكما هو متصوَّر في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق في بنن (2006–2011)، سوف يدعم المشروع المبادرات المحلية الهادفة إلى تحسين دخل فقراء الريف وأحوال معيشتهم بما يلي: (1) توطيد وتوسيع إمكانيات حصولهم على الخدمات المالية؛ (2) مساندة المشروعات الريفية الصغيرة والصغرى وتحسين التسويق؛ (3) تعزيز قدرات المؤسسات، لا سيما على مستوى المؤسسات الشعبية.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

15- يتماشى المشروع تماماً مع عدة استراتيجيات وطنية، من بينها: (1) النمو والحد من الفقر؛ (2) تنمية القطاع الزراعي؛ (3) التمويل الصغري؛ (4) توظيف الشباب والنساء؛ (5) المساواة بين الجنسين؛ (6) تنمية سلاسل القيم؛ (7) المشروعات الريفية الصغيرة والصغرى؛ (8) التنسيق بين القطاعات؛ (9) اللامركزية وتنمية المجتمعات المحلية.

المواءمة مع الشركاء الإنمائيين

16- المشروع مصمم في تعاون وثيق مع المشاركين في التمويل (مصرف التنمية لغرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، ومع الممولين وأصحاب المصلحة في المشروعات الجارية الممولة من الصندوق والشركاء الحكوميين الآخرين. وقد وافق مصرف التنمية الأفريقي على إقامة

صلات وثيقة بين مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي، ومشروعه لتنمية الثروة الحيوانية، الذي يركز على سلاسل قيم الحليب واللحوم.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف المشروع من مكونين تقنيين اثنين هما: (1) تنمية سلاسل القيم الزراعية؛ و(2) البنى الأساسية الريفية.

فئات النفقات

18- فئات النفقات في المشروع هي: (1) البنى الأساسية (30 في المائة)؛ (2) المعدات والمواد والمركبات (1 في المائة)؛ (3) التدريب والدراسات والمساعدة التقنية (12 في المائة)؛ (4) العقود ومقدمو الخدمات (6 في المائة)؛ (5) دعم تمويل سلاسل القيم (45 في المائة)؛ (6) تكاليف التشغيل والصيانة (2 في المائة)؛ (7) المرتبات والعلاوات (4 في المائة).

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- كما هو الحال في برنامج مساندة التنمية الريفية، ستكون الوكالة الرئيسية لمشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي هي وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، بواسطة مديرية التخطيط والبرمجة التابعة لها. وسوف تخصص ثلاث وزارات تساهم مساهمات أساسية (وزارة التجارة ووزارة الصناعة ووزارة التمويل الصغري وتشغيل الشباب والنساء) موظفين كمراكز اتصال يعملون في تعاون وثيق ومع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في تنفيذ مشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي والقيام بأنشطة أخرى في إطار برنامج مساندة التنمية الريفية. ويوجد شركاء رئيسيون آخرون هم المؤسسات المالية لتقديم الائتمان (تستخدم مواردها هي نفسها)، ومقدمو الخدمات (من القطاعين العام والخاص)، يعملون كوكالات منفذة.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستتولى وحدة صغيرة لإدارة المشروع توجيه عمل سلسلة من مقدمي الخدمات والإشراف على عملهم كمنفذين مباشرين للأنشطة التي يمولها المشروع، بموجب عقود تقوم على أساس الأداء، وهم: (1) شركاء عاملون متعددو الوظائف للعمل على مستوى المجتمع المحلي، وتشكيل المجموعات، والتدريب، والإعلام، والتعليم، والاتصال؛ (2) شركاء عاملون متخصصون لتقديم خدمات استشارية وتدريب جمعيات الخدمات المالية وتدريب المعلمين على مكافحة الأمية في القرى؛ (3) مدراء إنشاءات لتصميم الإنشاءات والعطاءات والإشراف (تنفيذ الأشغال المفوَّضة)؛ (4) خبراء متخصصون لتقديم خدمات استشارية إلى المشروعات الصغيرة والصغرى بما يتصل بالأنشطة المدرة للدخل حسب الطلب. ويرجح استئجار منظمات غير حكومية كشركاء عاملين متعددي الوظائف؛ وسيُختار أفراد أو شركات أو وكالات من القطاعين العام والخاص بواسطة عطاءات تنافسية للقيام بالوظائف الأخرى. ويتوقع أن تشارك وكالات عامة في تكنولوجيات الأغذية والزراعة، والتسويق، وتقديم المعلومات عن أسواق الصادرات والمنتجات الزراعية وأسعارها وضبط جودتها.

دور المساعدة التقنية

21- ستقوم المساعدة التقنية القصيرة الأجل بدور صغير، يتعلق معظمه بتناول مسائل محددة كالحصول على الخدمات المالية، والأسواق، والتسويق. وستُحدد المساعدة المراد تقديمها في برامج العمل والميزانيات السنوية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- تم التوصل إلى اتفاقات من حيث المبدأ حول ما يلي: (1) تعاون وثيق مع مشروع تنمية الثروة الحيوانية، الذي يموله مصرف التنمية الإفريقي، في مناطق تَرَكُّز أعمال برنامج مساندة التنمية الريفية؛ (2) مراكز تنسيق من وزارات أخرى في إطار وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك لتحسين التنسيق بين القطاعات؛ (3) إنشاء لجنة تقنية صغيرة لمساندة اللجنة التوجيهية.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- يبلغ إجمالي تكاليف المشروع 47.78 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات. أما مصادر التمويل فهي: الصندوق (37.5 في المائة)، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا (19 في المائة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (6.4 في المائة)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1 في المائة)، ومؤسسات مالية مشاركة (20.8 في المائة)، والحكومة (9.2 في المائة)، والمستفيدون (6.1 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- تشمل الفوائد التي يمكن احتسابُها بالكميات ما يلي: (1) دخول أعلى بكثير لما يزيد عن 000 70 مستفيد مباشر يقومون بزراعة الكسافا والأرز والخضار والأناناس وتجهيزها والاتجار بها؛ (2) تكاليف أقل للمعاملات التجارية بسبب تحسين الطرقات أفضل وإمكانيات الوصول إلى الأسواق؛ (3) الحد من الضعف، وسلسلة أعرض من المحاصيل النقدية. وتشمل الفوائد التي لا يمكن احتسابها مالياً ما يلي: (1) فوائد عرضية لمنتجين آخرين كلما أصبحت الاقتصادات المحلية أكثر دينامية؛ (2) تحسين إمكانيات الحصول على الأغذية والعناية الصحية والتعليم ومدخلات العرض والخدمات الاستشارية؛ (3) قدر أكبر من القدرة على المساومة على مستوى القاعدة الشعبية (المنظمات والهيئات الكبرى الشاملة).

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- مع أن الجدوى المالية معيار رئيسي لتحديد أولوية سلاسل القيم، سيتم التحقق من الربحية بصورة منهجية أثناء إعداد خطة العمل. ويستند التحليل الاقتصادي على: (1) تقليص الخسائر بسبب تحسين الطرقات والبنى الأساسية للتسويق؛ (2) الناتج الإضافي من الأرز والخضار؛ (3) ربحية الأعمال الجديدة وأنشطة توليد الدخل. وتم احتساب العائد الداخلي بحدود 19 في المائة على مدى 20 سنة. وسيظل مرضياً بحدود 8 في المائة حتى في حال أسوأ التصورات (في حال انخفضت الدخول بحوالي 30 في المائة).

طاء – إدارةُ المعرفةِ والابتكارُ وتوسيعُ النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- تدعو الخطط إلى ما يلي: (1) برنامج مكثف للتشارك في المعلومات والخبرات بين الشركاء والأشخاص المهتمين، داخل البلد وفي أي مكان آخر من الإقليم؛ (2) إجراء مشاورات حول إجراءات وإدارة أموال دعم برنامج مساندة التنمية الريفية ومشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي؛ (3) اجتماعات اللجنة التوجيهية على الصعيدين الإقليمي والوطني والاجتماعات المتكررة لأصحاب المصلحة؛ (4) وضع وإدارة قاعدة بيانات عريضة تهم المنفذين والمستفيدين؛ (5) المشاركة الفاعلة في الحوار السياساتي بواسطة المشاركة في اللجان المشتركة بين القطاعات؛ (6) تدريب المزارعين والمجهزين والتجار على كيفية تحسين جودة المنتجات والتكيف مع متطلبات سوق العمل.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- تشمل الابتكارات الرئيسية ما يلي: (1) تطبيق مفهوم البرنامج الشامل على جميع الابتكارات التي يمولها الصندوق في بنن؛ (2) مواصلة الدعم لتوطيد وتوسيع شبكة جمعيات الخدمات المالية التي أقيمت بمبادرة من الصندوق؛ (3) التنفيذ من خلال التفويض بالمسؤوليات؛ (4) إدخال مفهوم "الشد والجذب" لدعم الإنتاج استجابة لطلب السوق.

نهج توسيع النطاق

28- كلما اكتُسبت الخبرة، يمكن إدراج سلاسل قيم ومجالات أخرى.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- تتصل المخاطر الرئيسية بما يلي: (1) إجراءات مربكة ومعقدة لعطاءات الإنشاءات؛ (2) تسيير وإدارة رديئين في قطاع التمويل الصغري؛ (3) المنافسة في الأسواق العالمية؛ (4) آليات ضعيفة للتنسيق بين القطاعات. وتتضمن تدابير التخفيف المخطط لها ما يلي: (1) تعيين مدراء إنشاءات من ذوي الخبرة؛ (2) رصد الحكومة عن كثب للتطورات في قطاع التمويل الصغري؛ (3) توسيع سلسلة الأسواق (المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية)؛ (4) التنسيق من قبل مراكز الاتصال في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، والوحدة الخاصة التي أُنشئت مؤخراً بغرض تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بتنمية سلاسل القيم.

التصنيف البيئي

30- طبقاً لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف المشروع كعملية من الفئة باء نظراً لأنه من غير المحتمل أن يترك أي أثر سلبي صغير على البيئة. ويرجَّح أن تفوق الآثار الإيجابية للأنشطة الصغرى والصغيرة أي آثار سلبية. وسوف يسمح رصدُ الآثار البيئية عن كثب باكتشاف أي آثار سلبية ومعالجتها بسرعة.

كاف – الاستدامة

31- سيتم تعزيز الاستدامة بما يلي: (1) مساعدة المشروعات الصغيرة والصغرى على تحسين جدارتها الائتمانية لدى المؤسسات المالية؛ (2) تعزيز اللجان الدائمة لاستعراض مقترحات الدعم؛ (3) إنشاء شبكة واسعة الانتشار من مقدمي الخدمات للعمل مع المشروعات الريفية الصغيرة والصغرية؛ (4) تعزيز منظمات المنتجين الريفية كأعضاء في اتحادات قوية مشتركة بين المهن لسلاسل القيم؛ (5) مساعدة الخدمات التقنية العامة على أداء دورها التنظيمي بموجب نهج برنامجي؛ (6) بناء الشعور بملكية المشروع لدى جميع الجهات الفاعلة في سلاسل القيم المدعومة بواسطة الحوار والتخطيط التشاركي والعمل.

ثانيا– الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية بنن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

33- وجمهوريةُ بنن مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطةَ الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا– التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بنن قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (000 000 6 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 مارس/آذار 2049 وأن يتحمل رسم خدمة مقداره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة)، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بنن منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (000 000 6 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 15 أبريل/نيسان 2009)

ممارسات إدارة الآفات

1- ستمتثل حكومة جمهورية بنن (الحكومة) لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

الرصد والتقييم

2- هنالك نظام يتم العمل به بالفعل للرصد والتقييم على مستوى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، بما يسمح برصد وثيق للبرامج الإنمائية في القطاع. ويسهم موظف الرصد والتقييم في برنامج مساندة التنمية الريفية بنشاط في وحدة الرصد والتقييم التابعة للوزارة. وهو يوفر بصورة منظمة البيانات الضرورية لرصد الإنجازات.

3- سيتم تنظيم نظام رصد وتقييم في برنامج مساندة التنمية الريفية على النحو التالي:

(أ) **مستوى وحدة الدعم الإقليمية:** سينطوي إدماج المشروع ضمن برنامج مساندة التنمية الريفية على إعادة تخصيص للمسؤوليات ضمن وحدة الدعم الإقليمية. إذ سيرصد المساعد المعين لرصد تدخلات المشروع أنشطة موفري الخدمات الذين يديرون المشروعات الصغرى والصغيرة ويدعمون سلاسل القيمة (أي لجهة التدريب المخصص للمشروعات الصغرى والصغيرة، والخدمات الاستشارية وأنشطة الدعم الموفرة والتمويل والاستثمارات التي تحققها المشروعات الصغرى والصغيرة ورابطات المنتجين المنظمة والمنشأة حسب النمط والبنى الأساسية والأشخاص الذين يتم تعيينهم). وسيرصد الموظف المسؤول عن وحدة الدعم الإقليمية الشركاء المتخصصين ومتعددي الوظائف الذين ينفذون الأنشطة التي تستهدف القرى والمجموعات. وسيتم إرسال البيانات المجموعة كل شهر إلى وحدة تنسيق المشروع مع تقرير مرحلي.

(ب) **على مستوى وحدة تنسيق المشروع:** سيتم إدراج البيانات في قاعدة البيانات وجمعها من قبل مساعد الرصد والتقييم الذي سيقوم بإعداد اللوائح كي يستخدمها خبير الرصد والتقييم في وضع مسودات التقارير وتحليل وضع المشروع. ويمكن تكييف قاعدة بيانات برنامج مساندة التنمية الريفية حسب الضرورة. وسيتم تحديد المؤشرات وتحديث الدلائل قبل استهلال المشروع.

التأمين على موظفي المشروع

4- سيتم التأمين على موظفي المشروع ضد الحوادث والمخاطر الصحية وفقاً للممارسات الإلزامية المطبقة على أراضي الحكومة.

تعيين الموظفين

5- سيتم تعيين موظفي برنامج مساندة التنمية الريفية، أي المنسق والموظف المالي الإداري وموظف ومساعد الرصد والتقييم، وموظف التوريد والمحاسبين والموظف المسؤول عن كل مكون من مكونات البرنامج من خلال إعلان تنافسي ينشر في الصحف الوطنية، بما يتفق مع الإجراءات الحكومية السائدة

حالياً وعلى أساس عقود محددة المدة قابلة للتجديد. وسيتم تعيين الموظفين الرئيسيين أو اتخاذ أي قرار بشأن إنهاء عقودهم بالاتفاق مع الصندوق. وسيخضع هؤلاء الموظفون لتقييمات أداء سنوية. وقد تنهى عقودهم بناء على نتائج مثل هذه التقييمات. وأما تعيين وإدارة موظفي المساندة فسيتم بما يتفق مع الإجراءات الحكومية السائدة حاليا كما هو منصوص عليه في دليل التنفيذ.

المساواة

6- لن يسمح بأي تمييز بسبب الجنس أو العمر أو الارتباط الإثني أو الدين فيما يتعلق بتعيين موظفي المشروع تماشياً مع تشريع مطبق في أراضي الحكومة. ومع ذلك، وفي حال تساوي جميع العوامل الأخرى، تتعهد الحكومة بإعطاء الأولوية في التعيين للمرشحات من النساء، وبخاصة لشغل المناصب التقنية في المشروع.

الاتفاقيات

7- تتعهد الحكومة بالتفاوض على الاتفاقيات مع الصناديق الوطنية الشريكة والمؤسسات المالية المحلية.

التدليس والفساد

8- ستلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أية ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه.

التعليق

9- يحق للصندوق أن يعلق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض وحساب المنحة في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(أ) إذا لم يبدأ نفاذ اتفاقية التمويل بحلول التاريخ المحدد أو أي تاريخ آخر يحدد لهذا الغرض؛

(ب) إذا لم يتم توفير الأموال النظيرة بشروط يرتضيها الصندوق؛

(ج) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالمشروع، ولم تقم الحكومة باتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بما يرضي الصندوق؛

(د) إذا تم التنازل عن دليل تنفيذ المشروع، أو أي بند من بنوده، أو تم تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على المشروع.

التعليق في حالة عدم امتثال الحكومة لشرط مراجعة الحسابات

10- سيعلق الصندوق حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض أو من حساب المنحة إذا لم يتسلم تقارير مراجعة الحسابات في غضون ستة أشهر من انتهاء المدة المحددة في اتفاقية التمويل.

الشروط المسبقة للسحب

11- لن تتم أية سحوبات لأية فئة من النفقات ما لم يتم الإيفاء بالشروط التالية:

(أ) أن تكون مسودة أول خطة عمل سنوية وميزانية سنوية، بما في ذلك خطة التوريد للأشهر الثمانية عشر الأولى قد حظيت بموافقة كل من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك (الوكالة الرائدة للمشروع) والصندوق؛

(ب) أن تكون الحكومة قد منحت الحساب الخاص لكل من القرض والمنحة؛

(ج) أن تكون الدلائل قد عدلت.

الشروط المسبقة للنفاذ

12- تدخل اتفاقية التمويل حيز النفاذ عندما تتحقّق الشروط التالية:

(أ) أن يكون الصندوق قد تسلم من الحكومة رأيا قانونيا مواتيا صادرا عن السلطة المختصة ضمن أراضي الحكومة على نحو مقبول شكلا ومضمونا؛

(ب) أن تكون المراسيم الزراعية لإنشاء وحدة تنسيق المشروع واللجان التوجيهية الإقليمية واللجنة الوطنية للتوجيه والرصد قد عدلت؛

(ج) أن يتم اختيار منسق المشروع، والموظف الإداري المالي وموظف ومساعد الرصد والتقييم وموظف التوريد والمحاسبين والموظف المسؤول عن كل مكون من مكونات المشروع؛

(د) أن يتم تعديل اتفاقية القرض الخاصة ببرنامج مساندة التنمية الريفية لتضمينها المعلومات الجديدة التي تعكس إدراج المشروع فيه.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty reduction strategy paper

United Nations Development Assistance Framework 2009-2013

IFAD reference documents

Country strategic opportunities programme (2005)

Project design document and key files

Administrative Procedures for Environmental Assessment

Logical framework

Narrative description	Objectively verifiable indicators (RIMS)	Sources of information	Risks / Assumptions
1. OVERALL GOAL			
Help create the conditions for sustainable economic growth and poverty reduction in rural areas	▪ Changes in household goods ownership index in beneficiary villages[1] ▪ Changes in women's living conditions in beneficiary villages ▪ No. of households reporting greater food security[2]	▪ Baseline survey by PADER in the 20 new villages covered by PACER ▪ Impact surveys: at village level for income-generating activities; representative samples for MSEs	▪ Government gives priority to PACER in the framework of its poverty reduction strategy paper and PAP 2007-2009, and in its policy for supporting employment for young people
2. SPECIFIC OBJECTIVES			
A. Support the promotion of rural MSEs within four well integrated, profitable agricultural value chains that can assure their access to appropriate, self-sustaining local support services and thereby contribute to rural economic growth	▪ No. of stable jobs created by the MSEs (by gender/age) ▪ Changes in incomes generated by MSEs (value added) ▪ % of viable income-generating activities in supported villages ▪ Changes in volume of value chain products marketed on national/ international markets ▪ % of positive outcomes of MSE applications for medium-term credit ▪ Changes in number of operational producers' organizations at commune level, by value chain	▪ Surveys and diagnostic work on supply and demand for services ▪ Reports on mid-term and impact surveys ▪ Project activity reports ▪ Statistical data (from Chamber of Commerce and Industry and apex) ▪ Statistical data (from National Institute of Statistics and Economic Analysis) ▪ Reports by M&E unit of MAEP ▪ Financial statements of MSEs ▪ Reports by inter-professional unions of value chains ▪ Reports on quality control by DANA and DPQC	**Hypotheses** ▪ Macroeconomic climate is favourable for developing rural MSEs in priority value chains ▪ Government supports PACER and the private sector as envisaged in its strategy for relaunching the agricultural sector **Risks** ▪ Competition from imports may block entry by rural MSEs into profitable markets ▪ Regulations may continue to hamper exports to certain world markets ▪ The financial system may not be able to respond to demand for medium-term credit by rural MSEs
B. Improve access by rural producers to the infrastructure needed to support agricultural production, storage, processing and marketing	▪ Area of lowlands developed and still in production after three years ▪ % reduction of transport costs in newly opened up areas ▪ No. of stable jobs created in road maintenance ▪ No. of markets and storage centres still operating after three years	▪ Reports on mid-term review and impact surveys ▪ Reports by joint supervision missions ▪ Periodic project reports ▪ Reports by regional and national unions of producers' organizations ▪ Reports by M&E unit of MAEP ▪ Reports by Ministry of Transportation	**Hypotheses** ▪ Land issues do not block the construction of infrastructure ▪ Infrastructure planning (roads, markets) by local administrations (*communes*) is based on needs at village level **Risks** ▪ Construction companies may not be able to carry out the works effectively

[1] The criteria for evaluating the index will be drawn from INSAE statistical data and household surveys (reference and impact surveys)
[2] Although PACER does not address food security issues per se, this indicator reveals whether or not its economic growth objectives are being attained